دور الاستثمار الأجنبي على التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية

محمد أحمد السيد هلال [1]

الملخص:

يمثل الاستثمار الأجنبي أحد الركائز الأساسية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وقد أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة مبكرًا أهمية هذا النوع من الاستثمار في دعم خططها التنموية الشاملة. ومن هذا المنطلق، تبنت الدولة سياسات اقتصادية وتشريعية متقدمة تهدف إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، من خلال تحديث البنية التحتية، وتوفير حوافز استثمارية متنوعة، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، وهو ما انعكس في تصاعد معدلات تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى قطاعات استراتيجية مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والصناعة، والخدمات المالية.

كما تقدم دولة الإمارات العديد من الحوافز للمستثمرين وتدعم ريادة الأعمال، وتضع الحوافز لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، مثل السماح للمستثمرين من مختلف الجنسيات تأسيس وتملك الشركات بالكامل في دولة الإمارات، وفي كافة القطاعات الاقتصادية وذلك وفقاً للقوائم الصادرة عن السلطات المحلية مع استثناء عدد من القطاعات ذات الأثر الاستراتيجي حيث يمكن التملك الكامل بها بعد موافقة السلطات المعنية بتنظيم هذه القطاعات ذات الأثر الاستراتيجي.

1- باحث دكتوراة – كلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق

Abstract:

Foreign investment is one of the fundamental pillars for promoting economic growth and achieving sustainable development in both developing and developed countries. The United Arab Emirates recognized early on the importance of this type of investment in supporting its comprehensive development plans. Based on this, the country adopted advanced economic and legislative policies aimed at creating an attractive environment for foreign investment by modernizing infrastructure, providing diverse investment incentives, and enhancing political and economic stability. This has been reflected in the increasing flow of foreign capital into strategic sectors such as renewable energy, technology, industry, and financial services .

The UAE also offers numerous incentives to investors, supports entrepreneurship, and establishes incentives to attract foreign investment. These incentives include allowing investors of various nationalities to establish and fully own companies in the UAE across all economic sectors, according to lists issued by local authorities. The exception is a number of sectors with strategic impact, where full ownership is permitted after approval by the relevant authorities regulating these strategic sectors.

المقدمة:

أطلقت وزارة الاقتصاد في الامارات العديد من المبادرات التي تسهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية منها مبادرة الجيل التالي للاستثمار الأجنبي وهي مبادرة بالشراكة مع عدد من الجهات والمؤسسات من القطاعين الحكومي والخاص، تهدف إلى جذب الشركات الرقمية والتعريف بالجانب الاقتصادي والاستثماري في دولة الإمارات، وتمكين عمليات التأسيس لتسريع الترخيص، لشركات التكنولوجيا المتقدمة التي تسعى للانتقال إلى دولة الإمارات؛ ومن أمثلة تلك المبادرات: مبادرة الجيل التالي للاستثمار الأجنبي (NextGenFDI)، وقد أطلقتها وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة، بهدف جذب الشركات الرقمية وشركات التكنولوجيا المتقدمة إلى الدولة، وتيسير إجراءات تأسيسها وتوسيع عملياتها من خلال توفير بيئة أعمال مرنة وداعمة. أُطلقت هذه المبادرة في عام 2022، وتهدف إلى[2]:

- تسريع إجراءات التأسيس والترخيص للشركات الرقمية
- استقطاب شركات التكنولوجيا العالمية الناشئة والمتقدمة
- تهيئة بيئة رقمية متطورة ومتاحة بسهولة للمستثمرين الأجانب
- تعزيز موقع دولة الإمارات كمركز عالمي للابتكار والاقتصاد الرقمي

ومن هنا يعرف الاستثمار الأجنبي بفئة الاستثمار الدولي التي تعكس هدف كيان مقيم في أحد الاقتصادات للحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر

[2] تقرير جريدة الاتحاد –"NextGenFDI.. مبادرة إماراتية لجذب شركات التكنولوجيا العالمية". https://www.alittihad.ae/news

تتناول هذه الدراسة دراسة العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال تحليل أبعاد الاستثمار وأثره على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في ظل السياسات الاقتصادية الحديثة التي تبنتها الدولة خلال الفترة من عام 2005 الي عام 2024

أولا: مشكلة الدراسة:

رغم النجاحات الكبيرة التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقود الماضية، لا تزال هناك تساؤلات جوهرية حول مدى تأثير هذه الاستثمارات على تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل، والذي لا يقتصر فقط على النمو الاقتصادي، بل يشمل أيضًا الأبعاد الاجتماعية والبيئية. فالتحولات العالمية في اتجاهات الاستثمار نحو القطاعات المستدامة، بالإضافة إلى التحديات البيئية المتزايدة، تفرض على الدول استقبال استثمارات تتماشى مع أهداف الاستدامة بدلاً من التركيز على العوائد الاقتصادية فحسب

وتنبع إشكالية الدراسة من وجود فجوة بحثية بين حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الإمارات، وبين مدى مساهمتها الفعلية في دعم مشاريع التنمية المستدامة، كتنمية الطاقة النظيفة، والاقتصاد الأخضر، وخلق فرص العمل النوعية، وتحسين العدالة الاجتماعية وحماية الموارد البيئية. وعليه، فإن الدراسة تسعى إلى تحليل مدى توافق سياسات جذب الاستثمار الأجنبي في الإمارات مع متطلبات التنمية المستدامة، ومدى قدرة الدولة على توجيه هذه الاستثمارات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق رؤية الإمارات 2030 وأجندة الأمم المتحدة 2030

ومن هذه التساؤلات نشير الي:

- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات من حيث الحجم والقطاعات المستهدفة؟
- إلى أي مدى يسهم الاستثمار الأجنبي في دعم تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة في الإمارات؟
- ما مدى فاعلية السياسات والتشريعات الإماراتية في توجيه الاستثمار الأجنبي نحو مشاريع مستدامة؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه الدولة في جذب استثمارات أجنبية تحقق التوازن بين العائد الاقتصادي والأثر الاجتماعي والبيئي؟
- ما السياسات المقترحة لتعزيز التكامل بين استراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي وأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على دور الاستثمار الأجنبي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، وفهم مدى فاعلية السياسات الاقتصادية الإماراتية في جذب الاستثمارات بما يخدم مصالح الدولة على المدى الطويل

ثالثا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات، ويتفرع من هذا الهدف الأساسي عدة أهداف فرعية، تتمثل فيما يلي:

1) التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي وأشكاله المختلفة

2) دراسة واقع الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات

3) توضيح مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

4) تحليل واقع التنمية المستدامة في الإمارات

5) قياس أثر الاستثمار الأجنبي على المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية المستدامة

رابعا: منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية متعددة الأبعاد تجمع بين المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** يُستخدم هذا المنهج لوصف واقع الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات وتحليل السياسات والمبادرات المتعلقة به، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات من المصادر الرسمية والإحصائية والدراسات السابقة، ثم تحليلها للكشف عن طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة
- **المنهج الاستقرائي (Inductive Approach):** يقوم هذا المنهج على تتبع المعطيات الجزئية والبيانات الميدانية والواقع العملي المتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي، من أجل استنتاج قواعد أو مبادئ عامة حول أثر هذه الاستثمارات على التنمية المستدامة. ويتمثل ذلك في تحليل بيانات الاستثمار الأجنبي في القطاعات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم استخلاص الأنماط العامة التي تُبين مدى مساهمة هذه الاستثمارات في تحقيق الاستدامة

- **المنهج الاستنباطي (Deductive Approach)**: يُستخدم هذا المنهج للانطلاق من أطر نظرية ومفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة، كأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ونظريات التنمية الاقتصادية، ثم تطبيقها على حالة دولة الإمارات لاختبار مدى انطباق هذه المبادئ على الواقع الإماراتي، ومقارنة النتائج مع التوقعات النظرية
- **المنهج المقارن (ضمن التحليل الوصفي)**: يتضمن مقارنة تجربة الإمارات مع عدد من الدول التي انتهجت استراتيجيات ناجحة في استقطاب الاستثمارات الداعمة للاستدامة، مثل سنغافورة، والدنمارك، وغيرها، مما يتيح استخلاص دروس ونماذج قابلة للتكييف والتطبيق محليًا

خامسا: حدود الدراسة:

1- الحدود الزمنية: من عام 2005 إلى عام 2024

2- الحدود المكانية: دولة الإمارات العربية المتحدة

3- الحدود الموضوعية: دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة

مفهوم وماهية الاستثمار الأجنبي

يُعد الاستثمار الأجنبي من أبرز محركات النمو الاقتصادي في العصر الحديث، إذ يلعب دوراً محورياً في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة. ومع تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، ازدادت أهمية هذا النوع من الاستثمار أكثر من أي وقت مضى، لما يوفره من رؤوس أموال وخبرات فنية وإدارية تسهم في دفع عجلة التقدم وتحقيق الازدهار الاقتصادي. ويتخذ الاستثمار الأجنبي أشكالاً متعددة، من أبرزها الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، الذي يشمل تأسيس مشروعات

جديدة أو الاستحواذ على حصص في مؤسسات قائمة، والاستثمار الأجنبي غير المباشر، مثل استثمارات المحافظ المالية في الأسهم والسندات[3]

وقد أدركت العديد من الدول أهمية جذب الاستثمار الأجنبي كأداة فعالة لتحفيز النمو الاقتصادي، وعلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث سعت إلى تحسين مناخها الاستثماري وتقديم حوافز مشجعة للمستثمرين الأجانب. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، تم اعتماد سياسات إصلاح اقتصادي وهيكلي تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار، مثل إصدار قوانين جديدة للاستثمار وتوفير حوافز ضريبية وجمركية. فقد تبنت نموذجاً ناجحاً يقوم على الاستقرار المؤسسي والشفافية وسهولة ممارسة الأعمال، مما جعلها مركزاً مالياً وتجارياً عالمياً قادراً على جذب استثمارات أجنبية ضخمة، خصوصاً في قطاعات التكنولوجيا والصناعات المتقدمة[4]

وكذلك تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا مميزًا في مجال الاستثمار الأجنبي، حيث تحظى بمكانة رائدة على خريطة الاستثمار العالمي، وذلك بفضل ما تتمتع به من بيئة استثمارية جاذبة تتجلى في الحوافز والتسهيلات المقدمة للمستثمرين الأجانب، والبنية التحتية المتطورة، والاستقرار السياسي والاقتصادي. كما تتميز الإمارات بتنوع القطاعات الاستثمارية، مثل الطاقة والبنية التحتية، والعقارات والسياحة، والتكنولوجيا

[3] UNCTAD (2023). World Investment Report 2023: Investing in Sustainable Energy for All. United Nations Conference on Trade and Development. https://unctad.org

[4] وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة (2022). تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات. أبوظبي: وزارة الاقتصاد.
https://www.moec.gov.ae

والابتكار، مما يعزز من قدرتها على استقطاب استثمارات نوعية تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة[5]

تعريف الاستثمار الأجنبي

يُعد الاستثمار الأجنبي من الأدوات الاقتصادية المهمة التي تلجأ إليها الدول لتعزيز نموها الاقتصادي وتطوير بنيتها التحتية وتحقيق التنمية المستدامة. ويُعرف الاستثمار الأجنبي بأنه قيام شخص طبيعي أو اعتباري غير وطني باستثمار أمواله في دولة أخرى بهدف تحقيق عوائد مالية. ويشمل هذا الاستثمار مختلف القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة، الزراعة، الخدمات وغيرها[6]

ويمكن تعريفه أيضًا من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه: "الاستثمار الذي يتم عبر الحدود الوطنية ويهدف إلى الحصول على مصلحة دائمة في مشروع داخل الدولة المضيفة، ويمنح المستثمر الأجنبي درجة معينة من السيطرة الإدارية على المشروع"[7]

ويُعرف أيضا بأنه تدفق رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بقصد إنشاء مشروعات جديدة، أو المساهمة في مشروعات قائمة، أو شراء أصول مالية، بهدف تحقيق أرباح مستقبلية. ويُعد الاستثمار الأجنبي أحد الأدوات الفعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال نقل التكنولوجيا، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التنافسية

ثانيًا: أنواع الاستثمار الأجنبي

---

[5] World Bank (2023). Doing Business and Investment Climate in the UAE. Washington, D.C.: World Bank Group. Available at: https://www.worldbank.org

[6] جمال فرحات (2019)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، دار الكتب العلمية، ص12

[7] OECD (2020), International Investment Perspectives, p. 33. http://www.oecd.org/investment/oecd-investment-perspectives-2020.pdf

تنقسم أنواع الاستثمار الأجنبي إلى نوعين رئيسيين:

(1) الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف بأنه استثمار طويل الأجل يتمثل في إنشاء مشروعات إنتاجية أو خدمية، أو الاستحواذ على حصة مؤثرة في شركة محلية. ويتميز هذا النوع من الاستثمار بارتباطه الوثيق بالاقتصاد الحقيقي

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment مصدراً هاما من مصادر تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة المستضيفة لذلك النوع من الاستثمارات، مما يؤدي وبشكل عام إلى زيادة الاحتياطيات من العملات الأجنبية، كذلك يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في النمو الاقتصادي[8]

شكل رقم (1) تدفق رؤوس الأموال الي الدول المستضيفة

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي عام 2023

يتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء مشروع جديد أو الاستحواذ على حصة كبيرة في مشروع قائم داخل الدولة المستقبلة، ويُصاحب هذا النوع من الاستثمار نقل للتكنولوجيا والخبرة الإدارية[9]

[8] هشام حمزة (2024). نحو استثمارات أجنبية مباشرة أكثر فاعلية. المصرفيون. تم الاسترجاع من http://masrafeyoun.ebi.gov.eg/2024/01/31/

[9] محمد حسن (2018)، الاستثمار الدولي وأثره في الاقتصاديات النامية، جامعة القاهرة؛ ص45

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم العوامل المؤثرة في دفع عجلة التنمية المستدامة للدول المضيفة. فهو يمثل التدفقات الاستثمارية للمستثمرين الأجانب

تتمثل هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عمليات الاندماج والاستحواذ على الشركات القائمة، أو في إنشاء عمليات جديدة داخل الدول المضيفة. وتعمل هذه الاستثمارات الداخلة على تحسين الاقتصادات المحلية من خلال جلب الثروة والتقنيات الحديثة، وخلق فرص العمل، وتطوير البنية التحتية

وقد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل الاستثمار الخارج، والذي يتمثل في قيام الشركات المحلية بتوسيع عملياتها إلى بلد أجنبي، وذلك عندما تصبح أسواقها المحلية مشبعة وتتوفر فرص استثمارية أفضل في الخارج

جدول رقم (1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الي دول مجلس التعاون الخليجي (2000 – 2010) بالمليون دولار أمريكي

الدولة / العام	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الامارات
2000	5.906	608	2.506	1.912	17.577	1.061
2001	5.986	429	2.512	2.207	17.281	2.246
2002	6.203	444	1.874	2.831	17.734	3.552
2003	6.720	384	2.417	3.456	18.512	7.808
2004	7.354	408	2.460	4.655	20.454	17.812
2005	8.276	662	3.959	7.155	33.535	28.727
2006	11.191	773	5.503	10.655	50.659	41.533
2007	12.947	932	8.778	15.355	73.480	55.720
2008	14.741	874	11.092	19.462	111.631	69.420
2009	14.998	986	13.268	28.184	147.145	73.422
2010	15.612	1.121	14.523	29.123	159.287	79.654

Source: UNCTAD, World Investment Report (2004, 2006, 2010)

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا محورياً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة، حيث يوفر رؤوس الأموال والخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي. وتسعى الدول إلى خلق البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطاب هذه الاستثمارات من خلال تقديم الحوافز والضمانات للمستثمرين، وتطوير البنية التحتية، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية المناسبة

ومن هنا، يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعد محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، وأن الدول التي تنجح في استقطابه ستكون قادرة على تحقيق التنمية المنشودة وتعزيز مكانتها على الساحة الاقتصادية العالمية[10]

(2) الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يعرف بأنه استثمار في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات دون التدخل في إدارة الشركات، ويتميز بسرعة دخوله وخروجه من السوق، ما يجعله أكثر عرضة للتقلبات[11]

في ظل العولمة المالية والانفتاح الاقتصادي، أصبحت تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود أحد أهم المحركات للنشاط الاقتصادي. ويندرج ضمن هذه التدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر، والذي يُعرف بأنه الاستثمارات في الأوراق المالية بنسبة أقل من 10% من رأس مال الشركة

من أبرز مزايا هذا النوع من الاستثمار أنه يعمل على زيادة سيولة السوق وكفاءته، كما يزود الاقتصاد المحلي برأس مال إضافي. كما يساهم في تحقيق التوازن بين مشاركة المستثمرين المحليين والأجانب، مما يساعد على تقليل تقلبات السوق

[10] الرشيدي (2023). الاستثمار الأجنبي المباشر: محرك النمو الاقتصادي. مجلة التنمية الاقتصادية، 15(2)؛ 45 - 52

[11] United Nations Conference on Trade and Development (2021), World Investment Report, p. 60. http://unctad.org/publication/world-investment-report-2021

ومن ناحية أخرى، تكمن المخاطر الرئيسية للاستثمار الأجنبي غير المباشر في عدم قدرة الدول المضيفة على التحكم في دخول وخروج هذه الاستثمارات. فقد يقوم المستثمرون الأجانب بالخروج من الأسواق بشكل مفاجئ، مما يؤدي إلى ضغوط على النقد الأجنبي واحتياطيات البنك المركزي، وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية

كما أن دخول كميات كبيرة من هذه الاستثمارات قد يؤدي إلى توسع في إصدار الأصول المالية المحلية، مما ينعكس على ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية. وفي حالة الخروج المفاجئ لرؤوس الأموال، فإن ذلك قد يعيق استدامة النمو الاقتصادي من خلال انخفاض نسبة رأس المال في العمل وتآكل القاعدة الضريبية المحلية

على الرغم من هذه المخاطر، إلا أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا يزال يلعب دورًا مهماً في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية التي تعاني من نقص في مصادر النقد الأجنبي. لذا، تبرز الحاجة إلى وضع سياسات واستراتيجيات فعالة لإدارة هذه التدفقات والتخفيف من آثارها السلبية، مع الاستفادة من الفرص التي توفرها في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية[12]

[12] الراضي، وبدر (2024). الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي غير المباشر. مجلة التنمية الاقتصادية، 15 (2)؛ ص. 45-52

النظام الاقتصادي

الخصائص الاقتصادية الرئيسية:

يمتاز اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بعدة خصائص رئيسية تميزه عن معظم اقتصاديات الدول النامية. من أبرز هذه الخصائص: اتباع نظام الاقتصاد الحر، الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، الاعتماد على القوى العاملة الوافدة، ضيق السوق المحلي، والموقع الجغرافي الاستراتيجي[13]

في اختلاف واضح مع معظم الاقتصاديات النامية، تبنت الإمارات منذ نشأتها نظام الاقتصاد الحر الذي يعتمد على آليات السوق، حيث تُحدّد فيه قوى العرض والطلب المعطيات الاقتصادية الأساسية، مثل الأسعار، والاستثمار في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن التجارة الداخلية والخارجية، وذلك دون تدخل حكومي كبير. وقد تبنت الدولة سياسة اقتصادية منفتحة تشجع على حرية الاستثمار والتجارة في مختلف المجالات، مع منح القطاع الخاص دور الريادة في الاقتصاد الوطني، بينما يقتصر دور الحكومة على وضع السياسات الاقتصادية الكلية التي تعكس الاستراتيجية العامة للاقتصاد الحر

على غرار معظم الدول النفطية، يتميز اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بالاعتماد الكبير على إيرادات النفط، حيث يشكل النفط ومشتقاته المصدر الرئيسي للإيرادات التي تُستخدم في تغطية النفقات العامة، سواء الجارية أو الإنمائية، والتي شهدت زيادة كبيرة منذ منتصف السبعينات. لا شك أن الإيرادات النفطية قد مكنت الدولة من تمويل تنفيذ المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية،

[13] وكالة أنباء الإمارات "وام" (2024)؛ خصائص الاقتصاد الإماراتي

بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية مثل الطرق، والموانئ، والمطارات، والاتصالات، والمستشفيات، والمدارس، وغيرها من المشاريع الحيوية. إضافة إلى ذلك، يُستخدم جزء من الإيرادات في تغطية النفقات الجارية مثل الرواتب والأجور والمشتريات من السوق المحلي، فضلاً عن تقديم الدعم والتحويلات المجانية في مختلف المجالات. هذا التوجه يؤدي إلى تنشيط القطاع الخاص في جميع الأنشطة الاقتصادية، مما يسهم في زيادة معدلات النمو القطاعي والكلي[14]

يعتمد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير على العمالة الوافدة، نتيجة محدودية أعداد المواطنين القادرين على تلبية احتياجات سوق العمل في مختلف القطاعات التنموية والإنتاجية والخدمية. وقد ساهمت هذه العمالة الأجنبية في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاجتماعية، عبر رفد السوق المحلي بالخبرات والمهارات المتنوعة. إلا أن هذا الاعتماد المكثف يمثل تحدياً هيكلياً، إذ يؤدي إلى تزايد صعوبة الاستغناء عن العمالة الوافدة، في ظل غياب بدائل وطنية كافية، مما يطرح إشكاليات تتعلق بالأمن الوظيفي وتوازن سوق العمل المحلي، ويدفع باتجاه ضرورة تطوير سياسات فعالة لتوطين الوظائف وتعزيز مشاركة المواطنين في القطاعات الحيوية[15]

يتميز اقتصاد الإمارات أيضًا بصغر حجم سوقه المحلي، الذي يتكون من حوالي ثلاثة ملايين نسمة، بما في ذلك السكان الوافدين، مما يحد من قدرة الاقتصاد على التوسع. إن اعتماد الاقتصاد الوطني على سوق محلي محدود يقلل من فرص توسعة

[14] وكالة أنباء الإمارات "وام" (2024)؛ الخصائص الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

[15] الحمادي، م. س. (2020). سوق العمل في دولة الإمارات: التحديات والفرص. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

المشاريع الإنتاجية والخدمية بشكل كبير، حيث يقتصر نمو الطلب المحلي على حدود هذا السوق. للتغلب على هذه التحديات، أصبح من الضروري أن يتوجه الإنتاج الوطني نحو التصدير للأسواق الخارجية لتوسيع نطاقه

كما أن الموقع الجغرافي للإمارات يشكل ميزة استراتيجية، حيث يتيح لها بناء علاقات اقتصادية قوية مع دول الخليج العربية، والدول العربية والآسيوية المحيطة. هذا الموقع يجعل الإمارات قادرة على خدمة أسواق هذه الدول بسرعة وكفاءة عالية، مما يسهم في نمو الصادرات الوطنية، سواء الإنتاجية أو الخدمية. هذا بدوره يساهم في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي الكلي والقطاعي في الدولة

شكل رقم (2) توزيع القطاعات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة

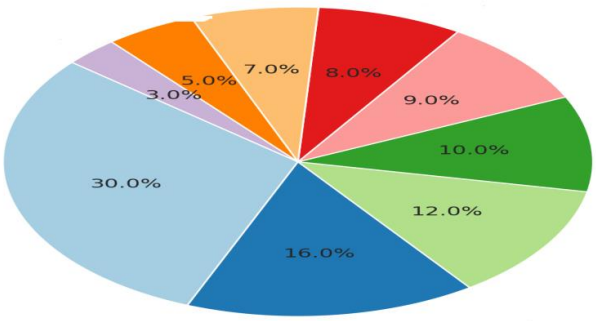

المصدر: وزارة الاقتصاد الإماراتية. (2024). التقارير الاقتصادية السنوية: توزيع القطاعات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. أبوظبي: وزارة الاقتصاد

شكل رقم (2) تطور مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2005 – 2023)

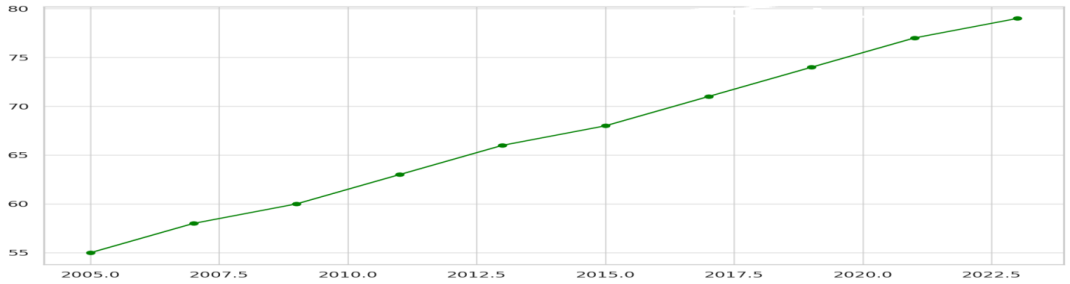

المصدر: وزارة الاقتصاد الإماراتية. (2024). التقارير الاقتصادية السنوية: بيانات الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات غير النفطية. أبوظبي: وزارة الاقتصاد

جدول رقم (3) نسب مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2014–2024)

القطاع	نسبة المساهمة (%)
العقارات والإنشاءات	%16
السياحة والضيافة	%12
الخدمات المالية	%10
النقل والخدمات اللوجستية	%9
الصناعة	%8
التجارة	%7
التكنولوجيا والابتكار	%5
الزراعة	%3
المجموع	%70

المصدر: وزارة الاقتصاد الإماراتية. (2024). التقارير الاقتصادية السنوية: إحصاءات القطاعات غير النفطية. أبوظبي: وزارة الاقتصاد

جدول رقم (4) الناتج القومي الإجمالي ونسبة النمو السنوي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2014–2024)

السنة	الناتج القومي الإجمالي (مليار دولار)	نسبة النمو السنوي (%)
2014	340	9.68
2015	370	8.82
2016	390	5.41
2017	410	5.13
2018	435	6.10
2019	460	5.75
2020	440	4.35-
2021	420	4.55-
2022	450	7.14
2023	480	6.67
2024	507.5	5.5

المصدر: وزارة الاقتصاد الإماراتية. (2024). التقارير الاقتصادية السنوية: مؤشرات الناتج القومي الإجمالي ونسب النمو. أبوظبي: وزارة الاقتصاد

تحليل المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات خلال آخر 20 سنة (الناتج القومي، الصادرات والواردات، الاستثمار، البطالة)

تمهيد: تُعدّ المؤشرات الاقتصادية أحد أبرز الأدوات التي تُستخدم لقياس أداء الاقتصاد الوطني وتحليل مدى تحقيقه للتنمية الشاملة والمستدامة. وتشمل هذه المؤشرات بيانات وإحصاءات تعكس الوضع الاقتصادي للدولة، مثل الناتج القومي الإجمالي، معدلات البطالة، حجم الاستثمار، والتجارة الخارجية. وتزداد أهمية هذه المؤشرات بالنسبة لصانعي القرار الاقتصادي كونها توفر قاعدة معلومات دقيقة لاتخاذ

السياسات الاقتصادية الملائمة، إلى جانب كونها أداة للتقييم والمقارنة بين الدول والمناطق

البنك الدولي يُعرّف المؤشرات الاقتصادية بأنها "مجموعة من الإحصاءات التي تعكس الأداء الاقتصادي لدولة ما خلال فترة زمنية معينة، وتستخدم لقياس النمو والاستقرار والرفاه الاقتصادي"[16]

ومن بين الدول التي برزت في العقدين الأخيرين كمثال حي على التحول الاقتصادي والتنموي، تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها نموذجًا فريدًا في الخليج العربي والمنطقة العربية ككل. فقد شهد الاقتصاد الإماراتي خلال الفترة ما بين 2005 ؛ 2024 تحولات نوعية شملت التنويع الاقتصادي، جذب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير البنية التحتية، إلى جانب الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي[17]

يهدف هذا المبحث إلى تحليل أبرز المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات خلال العشرين عامًا الماضية، من خلال دراسة أربعة محاور رئيسية: الناتج القومي الإجمالي، التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، الاستثمار (المحلي والأجنبي)، ومعدلات البطالة. وسيركز على تتبع تطور هذه المؤشرات، وقياس أدائها، وتحديد العوامل المؤثرة فيها، مع تقديم توصيات مستقبلية تعزز استقرار الاقتصاد الإماراتي وتدعم تحقيق التنمية المستدامة

وقد تم اختيار هذه المؤشرات تحديدًا لأنها تعكس بدرجة دقيقة التغيرات الاقتصادية الهيكلية والتحولات في السياسات الاقتصادية الإماراتية، لا سيما في ظل التحديات التي

[16] البنك الدولي. (2023). المؤشرات الاقتصادية الكلية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. استرجع من: https://www.worldbank.org

[17] الشمري، خالد. (2024). التحولات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في التنويع والاستثمار والاندماج العالمي. المجلة العربية للاقتصاد والتنمية، العدد (12)، ص ص. 115-130

واجهتها الدولة كأزمة 2008 المالية، وانخفاض أسعار النفط في 2014، وأخيرًا تداعيات جائحة كوفيد-19 في 2020

أبرز نتائج الدراسة

أظهرت الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة استطاعت خلال العقدين الأخيرين أن ترسخ مكانتها كواحدة من أكثر الدول جذبًا للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل وعلى المستوى العالمي، وذلك بفضل مجموعة من السياسات الاقتصادية الرشيدة، والبرامج التنموية الطموحة، والرؤية الاستراتيجية الواضحة التي قادتها القيادة السياسية نحو بناء اقتصاد متنوع ومستدام. وقد تبين أن الأداء الاقتصادي العام للدولة يتمتع بدرجات عالية من الكفاءة والمرونة، حيث شهد الناتج القومي الإجمالي نموًا مطّردًا منذ عام 2005 حتى عام 2023، رغم التحديات التي فرضتها الأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-19، وهو ما يدل على قدرة الاقتصاد الإماراتي على امتصاص الصدمات والتكيف مع التحولات العالمية

كما أكدت النتائج أن هيكل الاقتصاد الإماراتي قد شهد تحولات جوهرية خلال الفترة المدروسة، حيث تراجعت نسبة الاعتماد على القطاعات النفطية كمصدر رئيسي للناتج القومي، لصالح القطاعات غير النفطية، وعلى رأسها قطاع السياحة، والخدمات اللوجستية، والعقارات، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة، ما يدل على نجاح خطط الدولة في تحقيق التنوع الاقتصادي وتعزيز قدرة القطاعات الإنتاجية على النمو الذاتي. وقد لوحظ من خلال البيانات أن مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت 70% في السنوات الأخيرة، وهو ما يمثل نقطة تحوّل استراتيجية في مسار التنمية الوطنية

وفيما يخص الاستثمار، فقد أظهرت الأرقام الرسمية ارتفاعًا كبيرًا في حجم الاستثمارات الأجنبية، خاصة بعد عام 2015، حيث عمدت الدولة إلى تعديل قوانين

الملكية وتسهيل إجراءات تأسيس الشركات للأجانب، وتوفير بيئة تشريعية مستقرة ومحفّزة. كما ساهمت البنية التحتية المتطورة، من مطارات وموانئ واتصالات رقمية، في جعل الإمارات مركزًا إقليميًا للأعمال والخدمات، وهو ما عزز من تنافسيتها وجاذبيتها أمام المستثمرين. وقد بيّنت الدراسة أن الإمارات تصدرت المنطقة في تصنيفات مؤشرات الثقة الاستثمارية والبيئة التنظيمية، إضافة إلى كونها من أوائل الدول في تبنّي تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، مما أسهم في تعزيز مكانة الابتكار كعنصر جوهري في النمو الاقتصادي

من ناحية أخرى، أظهرت البيانات أن الإمارات أدركت منذ وقت مبكر أهمية التنمية المستدامة كإطار جامع للتنمية الشاملة، حيث أطلقت العديد من الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية في هذا المجال، مثل "رؤية الإمارات 2021"، "الاستراتيجية الوطنية للطاقة 2050"، "مبادرة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050". وقد انعكس ذلك في تطور المؤشرات البيئية والاجتماعية في الدولة، خاصة فيما يتعلق بكفاءة استهلاك الطاقة والمياه، وخفض انبعاثات الكربون، وزيادة نسبة الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة، وتوسيع نطاق التعليم والصحة. كما كان لتبني أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة أثر مباشر في توجيه السياسات العامة نحو تحقيق تنمية متوازنة وشاملة

على الصعيد الاجتماعي، أظهرت الدراسة أن الدولة نجحت في خفض معدلات البطالة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين بيئة ريادة الأعمال، والاهتمام بتمكين المرأة والشباب. وقد ساعدت السياسات النشطة في سوق العمل، وتوسيع قاعدة الاستثمار الداخلي، على خلق فرص وظيفية جديدة، لا سيما في القطاعات الديناميكية غير التقليدية، مثل الاقتصاد الرقمي

والاقتصاد الأخضر. كما لوحظ تحسن مؤشرات التنافسية العالمية التي تتعلق بجودة الحياة والتعليم والرعاية الصحية، مما يدل على انسجام الرؤية الاقتصادية مع الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة

مناقشة شاملة

تعكس نتائج هذه الدراسة خصوصية التجربة الإماراتية التي جمعت بين الانفتاح الاقتصادي والتخطيط الاستراتيجي المستدام. فقد تمكنت الدولة من تجاوز النموذج التقليدي للاستثمار الأجنبي الذي يركز على العوائد المالية فقط، نحو نموذج ذو بعد تنموي شامل

وتكمن الأهمية في أن الإمارات، رغم محدودية مواردها الطبيعية من المياه والغطاء الزراعي، نجحت في مواءمة العوائد الاقتصادية مع الاستدامة الاجتماعية والبيئية، بفضل مجموعة من السياسات، مثل:

- تحرير قوانين الملكية الأجنبية
- سنّ قوانين الحوكمة البيئية
- تأسيس مناطق حرة متخصصة
- إدماج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجية الاتحادية

التحديات والقيود

رغم النجاح النسبي الذي أبرزته الدراسة، إلا أن هناك عدة تحديات تعترض تعظيم أثر الاستثمار الأجنبي على الاستدامة، منها:

- **عدم التوازن القطاعي:** لا تزال معظم الاستثمارات الأجنبية تتركز في قطاعات محددة، مثل العقارات والخدمات، في حين أن القطاعات الحيوية الأخرى (مثل الزراعة الذكية والصناعة الخضراء) لا تستقطب نفس الزخم
- **الفجوة البيئية:** بعض الاستثمارات الكبرى ما تزال تفتقر إلى التقييم البيئي المتكامل، وهو ما يهدد بعض الأهداف البيئية طويلة الأجل

- **ضعف تكامل البيانات:** تواجه مؤسسات البحث تحديات في جمع بيانات دقيقة ومتكاملة حول الأثر المباشر وغير المباشر للاستثمارات على التنمية المستدامة
- **التبعية التكنولوجية:** تعتمد بعض الاستثمارات على استيراد التكنولوجيا دون توطينها، مما يحد من المردود المعرفي طويل الأمد

التوصيات

بناءً على ما سبق من نتائج وتحليلات كمية ونوعية، توصي الدراسة بعدد من الإجراءات والتوجهات التي من شأنها تعزيز مسار التنمية المستدامة في دولة الإمارات وتعميق أثر الاستثمارات في دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي:

- يُوصى بمواصلة تعزيز التنويع الاقتصادي وتقليص الاعتماد النسبي على العائدات النفطية، عبر دعم القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، لا سيما تلك القائمة على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار. كما ينبغي تطوير سياسات صناعية متقدمة تركز على تصنيع التكنولوجيا وتوطين المعرفة، بما يعزز القدرة التنافسية للدولة عالميًا
- توصي الدراسة بأهمية دعم وتوسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لما لهذه الشراكات من دور حيوي في جذب الاستثمارات وتنفيذ المشروعات الكبرى في البنية التحتية والطاقة والنقل. ويتطلب ذلك تطوير الأطر القانونية والتنظيمية لضمان التوازن بين حقوق المستثمرين والمصلحة العامة، وتقديم حوافز مدروسة تشجع الاستثمارات طويلة الأجل في القطاعات المستدامة. كما يُوصى بتعزيز الشفافية وتسهيل الوصول إلى المعلومات الاقتصادية، بما يرفع من كفاءة تخصيص الموارد ويزيد من ثقة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء

- تشدد الدراسة على ضرورة مواصلة تطوير رأس المال البشري، من خلال إصلاح السياسات التعليمية والتدريبية لتواكب احتياجات الاقتصاد الجديد، وتعزيز المهارات الرقمية والابتكارية لدى الشباب. ويجب أن تحظى قضايا تمكين المرأة، وتحقيق التوازن الجندري في سوق العمل، ومعالجة التفاوت في الفرص التنموية بين المناطق، بأولوية ضمن السياسات العامة لتحقيق تنمية عادلة وشاملة. كما يُوصى بترسيخ الثقافة المؤسسية للحوكمة والشفافية والمساءلة، لا سيما في القطاعات التي تشهد نمواً سريعاً
- توصي الدراسة بالاستمرار في تنفيذ خطط التنمية البيئية ومكافحة التغير المناخي، مع التركيز على دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر والدوائري، وزيادة الاستثمار في الطاقات المتجددة والنقل النظيف والبنية التحتية الخضراء. ويتطلب ذلك دمج المعايير البيئية والاجتماعية في سياسات الاستثمار وتمويل المشروعات، وتفعيل آليات الرقابة البيئية والمحاسبة الشفافة في تقارير الأداء الاقتصادي
- تؤكد الدراسة على أهمية التحديث المستمر للرؤية الاستراتيجية الوطنية وفقًا للمتغيرات الإقليمية والعالمية، مع بناء منظومة مرنة لإدارة الأزمات وتعزيز الأمن الاقتصادي. كما يُوصى بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات الاستثمار والتنمية المستدامة، وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى، بما يُمكن الإمارات من الاستفادة من الفرص المتاحة والتصدي للتحديات المستقبلية بكفاءة وفاعلية

إسهام الدراسة في الأدبيات العلمية

تُعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت العلاقة بين FDI والتنمية المستدامة في الإمارات بشكل تحليلي وإحصائي متكامل، يغطي 20 سنة من البيانات. وقد أسهمت في:

- سد فجوة بحثية في أدبيات الاقتصاد التنموي في منطقة الخليج
- توفير نموذج يمكن الاستفادة منه في دراسات مقارنة لدول الخليج الأخرى
- تقديم إطار تطبيقي يمكن لصنّاع القرار اعتماده في صياغة السياسات الاقتصادية المستدامة

آفاق البحث المستقبلية

يمكن توسيع نطاق البحث مستقبلاً ليشمل:

- مقارنة تجربة الإمارات مع دول خليجية مثل السعودية وقطر في استثمار FDI من منظور الاستدامة
- دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والحوكمة المؤسسية
- توسيع التحليل ليشمل أثر الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة مقارنة بباقي الدولة
- تحليل دور اتفاقيات التجارة والاستثمار الثنائية في تعزيز التنمية المستدامة
- استخدام نماذج تنبؤية لمعرفة أثر FDI على مستقبل أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030؛ 2050

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1) أبو ستين (2013– 2014)؛ آثار وخاطر الاستثمارات الأجنبية وسبل مواجهتها (ورقة بحثية)؛ جامعة المنصورة، كلية الحقوق، الدراسات العليا

2) السامرائي دريد محمود (2006)، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، ص 133

3) جمال فرحات (2019)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، دار الكتب العلمية، ص12

4) دونانو رومانو، (2003)، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، دمشق، ص62

5) صالح عمر فلاحي (2004)، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، ص10--11

6) عبد الكريم بعداش (2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، الجزائر؛ ص 1

7) عثمان محمد غنيم (2007)، التنمية المستدامة؛ فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص31

8) عطية طاهر مرسي (2000)، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية؛ القاهرة؛ ط1؛ ص 132–133

المراجع باللغة الإنجليزية:

1) Alshamlan, M. A., Fernandez, V. M., & Fernandez, M. (2021). Foreign Direct Investment in the United Arab Emirates: A Study on the Main Contributors. European Journal of Business and Management Research, 6(1), 97-101. https://doi.org/10.24018/ejbmr.2021.6.1.694

2) Bruno Cohen (1998), Bâche, communiquer effacement sur le développement durable, op-cit, pp43-44

3) Marie claudesmouts (2005), le dévloppement durable; éditions Armand colin, France, p 6